رأي القدس

بدايات الحرب الاهلية الكارثية

■ جاءت الاشتباكات الدموية التي وقعت يوم امس في احدى ضواحي مدينة خان يونس بين حركتي «فتح» و«حماس» نتيجة حالة الاحتقان المتنامية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

فالاوضاع ليست على ما يرام، وهناك سلطة برأسين، أحدهما يتآمر على الآخر، ويستعين بقوى خارجية. وولاء قوات الامن مشتت بين حكومة شرعية منتخبة، وبقايا سلطة ترفض التسليم بالهزيمة.

المعضلة الاساسية تكمن في وجود قرار امريكي بعدم انجاح اي حكومة فلسطينية تشكلها حركة «حماس» مهما كانت النتائج، وتمثل تطبيق هذا القرار في عدة خطوات، ابرزها وقف جميع المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة للسلطة، وقطع جميع الاتصالات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المنتخبة.

ولعل الجانب الأخطر من تطبيقات هذا القرار الامريكي يتعلق بشقه المحلي. فقد اصدر الرئيس محمود عباس قرارات بوضع الاجهزة الأمنية تحت امرته، وكذلك المعابر المؤدية الى قطاع غزة والضفة، الأمر الذي دفع حكومة «حماس» الى تشكيل قواتها الأمنية الموازية، تحت ذريعة حماية قوات الامن العام (الشرطة) من الاعتداءات والاهانات التي تتعرض لها، وفرض هيبتها مجدداً حتى تتمكن من اداء مهامها.

وبمعنى آخر تتجه الامور في الارض المحتلة نحو الصدام، والحرب الاهلية على وجه الدقة، وربما تكون اشتباكات الامس شرق مدينة خان يونس في قطاع غزة هي البداية التي يخشاها الكثيرون، وطالما حذر العقلاء من حدوثها طوال الاشهر الماضية.

في الارض المحتلة سلطة بالاسم فقط، ولا تمارس الحكم فعلياً، الامر الذي ادى الى حدوث فراغ سياسي وفوضى امنية، ومن الطبيعي ان تقوم بعض الجهات بمحاولة ملء هذا الفراغ بقوة السلاح.

ويشكل ايقاف المساعدات المالية استفزازاً كبيراً لأهل الارض المحتلة، فهناك 150 ألف عائلة تواجه الجوع لأن معيليها من الموظفين في السلطة لم يقبضوا رواتبهم منذ شهرين، واشارت تقارير الى ان قوات الامن باتت عاجزة عن اطعام نفسها، ناهيك عن اطعام المساجين تحت امرتها.

السلطة الفلسطينية برمتها تواجه الانهيار الكامل، مثلما حذر البنك الدولي بسبب وقف المساعدات المالية، فكيف ستصمد هذه السلطة وتتماسك وهي عاجزة عن دفع رواتب موظفيها، وتوفير الطعام لرعاياها، والدواء لمرضاها، والأدوات المدرسية لطلابها؟

فالحصار المالي الامريكي ـ الاسرائيلي لم يلحق الاذى بحركة «حماس» مثلما تأمل ادارة الرئيس بوش، بل زاد من شعبيتها، وقلص من شعبية قيادة السلطة وحكومتها الموازية، أي ان نتائجه جاءت عكسية تماماً.

ومن المفترض ان تكون اللجنة الرباعية التي تجتمع اليوم بحضور ثلاثة وزراء خارجية عرب على دراية بهذه الاوضاع المتدهورة، وهي تبحث ايجاد الحلول والمخارج للأزمة الراهنة.

الشعب الفلسطيني لن يذرف الدمع الكثير في حال انهيار السلطة التي ارتبطت في ذهنه بالفساد وتقديم التنازلات للاسرائيليين، بل ان الغالبية من ابنائه يريدون العودة الى مرحلة ما قبل السلطة، حيث كانت الامور تسمى باسمائها دون اي لف او دوران، فالاحتلال احتلال، والمقاومة مقاومة.

بعد اتفاق ابوجا الجزئي: اعادة أزمة دارفور الى حجمها الطبيعي

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في نهاية الثمانينات حينما كان النظام الاثيوبي يواجه الأزمة التي أدت في النهاية الى انهياره، علمت المخابرات الاثيوبية بوجود زعيم الثورة الاريترية اسياس افورقي في زيارة سرية للخرطوم، فأرسل الرئيس مبعوثاً للعاصمة السودانية بعرض مفاده اننا نعلم ان افورقي موجود في الفندق الفلاني ونقترح عليكم الصفقة التالية: سلمونا افورقي مقابل تسليمكم العقيد جون قرنق، يداً بيد. الحكومة السودانية رفضت الصفقة حينها لأنها كانت واثقة من ان حلفاءها كانوا على وشك الوصول الى اديس ابابا، وهو ما حصل بالفعل خلال عام وبعض عام.

هذه الواقعة تذكر بأن حركات التمرد في البلدان الافريقية وغيرها لا بد لها من ان تخدم أكثر من اجندة. وقد ظلت حرب الجنوب على سبيل المثال مستعرة ليس فقط بسبب المطالب الموضوعية لأهل الجنوب، بل لان بعض الدول الكبرى ودول المنطقة كانت تستخدم الحرب لتصفية حسابات اخرى مع حكومة الخرطوم. وقد بدأت الخطوات الجدية نحو السلام تحديداً بعد ان قررت الولايات المتحدة والدول الاقليمية المهمة ان الحرب قد استنفدت اغراضها بالنسبة لهم. وعليه كانت الضغوط الامريكية والاوروبية عاملاً حاسماً في صياغة اتفاق السلام دفع الاطراف الى التوقيع عليه.

الامر نفسه حدث الآن بالنسبة لدارفور، حيث ان القوى الدولية والاقليمية (ما عدا تشاد) عادت الى التركيز على لب المشكلة، وهي الصراع في دارفور. ومن هذا المنطلق فان الأزمة في دارفور لها شقان، التمرد نفسه، وهو موضوع اهتمام هامشي وتعاطف محدود من المجتمع الدولي، وردة الفعل الحكومية المبالغ فيها التي كانت هي محور الاهتمام الدولي والادانات المكثفة. ففيما يتعلق بالتمرد، فانه ما كان يحظى بكبير اهتمام دولي، باعتبار القارة الافريقية اصلاً تقع على هامش اهتمام العالم، ووقوع تمرد محدود في ركن قصي من القارة ما كان ليعتبر بالحدث المزلزل. من جهة اخرى فان القوى الدولية والاقليمية التي استثمرت جهداً ضخماً في هندسة اتفاق نيفاشا للسلام في الجنوب نظرت بكثير من الضيق والغضب لتوقيت تفجر التمرد في دارفور الذي افسد عليها احتفالها بانجاز انهاء اطول حرب في افريقيا.

كل ذلك تغير بعد ردة الفعل الحكومية العنيفة التي حولت تمرداً محدوداً في جيوب معزولة من اقليم شبه منسي الى اخطر أزمة انسانية في القرن الحادي والعشرين، وركزت انظار العالم بأجمعه على اقليم دارفور الذي اصبح فجأة اشهر اقليم في العالم، واصبح معروفاً حتى لدى اطفال المدارس في الولايات المتحدة ومعظم دول اوروبا الذي اشتغلوا بجمع التبرعات والدعم لمنكوبي دارفور. وهذا بدوره ولد ديناميات سياسية فرضت على الحكومات الغربية ان تتحرك للمساهمة في معالجة الأزمة.

وكان لا بد ان ينعكس هذا الوضع على ميزان القوى في المنطقة، حيث اصبح المجتمع الدولي بأجمعه تقريباً يقف الى جانب المتمردين ويمارس الضغوط على الحكومة التي اجبرت على القبول بدخول قوات اجنبية الى الاقليم واصبحت معرضة لعقوبات دولية، كما تم تحويل ملف انتهاكات حقوق الانسان للمحكمة الجنائية الدولية. وقد انفتحت امام حركات التمرد فرصة ذهبية للضغط وانتزاع التنازلات من الحكومة تحت هذه الضغوط. ولكن قيادات حركات التمرد التي كانت تفتقد الى الخبرة وتعاني انقساما وشقاقات لاحصر لها، اضاعت النافذة الذهبية التي انفتحت لها، وتلهت بالدعم الدولي الكاسح الذي لم يكن موجهاً لها بقدر ما كان موجهاً ضد الحكومة.

نفس ديناميات الحراك الدولي تلك عادت اخيراً لتلعب ضد الحركات. فمن جهة فتر الاهتمام الاعلامي بالقضية بعد ان تحقق استقرار نسبي في الاقليم، مما خفف الضغوط على الحكومات الغربية. ومن جهة اخرى فان الانفاق الضخم على الاغاثة في دارفور وعلى بعثات الامم المتحدة والاتحاد الافريقي اخذت تثقل كاهل ميزانيات تلك الدول وتدفعها الى المطالبة بحل سريع للأزمة. ومع تضاؤل الضغوط الاعلامية وتزايد الضغوط الاقتصادية، عادت أزمة دارفور الى حجمها الطبيعي في اهتمامات المجتمع الدولي، الذي كما ذكرنا لم يكن متعاطفاً اساساً مع معظم مطالب المتمردين، خاصة الشق منها الذي يتعارض مع اتفاقية نيفاشا.

كل هذه التطورات كانت متوقعة، خاصة بالنظر الى قيام الجهات الدولية بالفصل بين الجانب السياسي والجوانب الانسانية، وتحويل الثانية الى الامم المتحدة والمحكمة الجنائية، مما اخرج اهم ورقة من يد متفاوضي دارفور. وكانت الخطوة التالية هي فرض اتفاق للسلام. وقد زاد الحاح عقد مثل هذا الاتفاق بعد تصريحات اسامة بن لادن الاخيرة التي عبر فيها عن نيته نقل معاركه مع الولايات المتحدة وحلفائها الى دارفور، وهو امر جعل انهاء النزاع هناك وقفل ملفه اولوية مطلقة لدى الساسة الغربيين.

نتيجة لكل هذا كان لا بد من ان تأتي صيغة السلام التي طرحها الاتحاد الافريقي باستجابة محدودة لمطالب حركات التمرد في دارفور، مع وعود بالمزيد، ووعيد بالويل والثبور لمن لا يمتثل. وقد أثار هذا اعتراض فصائل وحركات (حركة العدل والمساواة، وفصيل عبدالواحد نور من جيش تحرير السودان). ولعل المستغرب ان الفصائل التي رفضت التوقيع كانت معروفة بأنها الأكثر مرونة في المفاوضات، بينما كان فريق مني اركو مناوي الذي وقع يعتبر الاكثر تشدداً. وقد كان لهذه الحركات عدة اعتراضات، منها ان وثيقة الاتفاق التي اعدها الاتحاد الافريقي خلت من عدد من مطالبهم، ومنها منصب لنائب رئيس الجمهورية، ووحدة اقليم دارفور، وحل ميليشيات الجنجويد قبل تجريد حركات التمرد من سلاحها، اضافة الى زيادة نصيب اهل دارفور والحركات في ادارة الاقليم والحكم الاتحادي، اضافة الى اقرار تعويضات فردية لضحايا الحرب (بدلاً من انشاء صندوق للتعويضات).

ولان الاتفاقية استندت الى الدستور الحالي واتفاق نيفاشا الذي صيغ على اساسه، فانه يكرس هيمنة المؤتمر الوطني على السلطة الانتقالية التي سيتم انشاؤها في دارفور، ويمنح الحركات المركز الثاني فيها على غرار ترتيبات جنوب دارفور وجنوب النيل الازرق. وتصر الحكومة على الادماج الكامل لمجندي الحركات في الجيش، وان يتم طرح موضوع اعادة توحيد الاقليم في استفتاء شعبي تسبقه انتخابات عامة. ويمنح اقليم دارفور منصب مساعد لرئيس الجمهورية بصلاحيات تم تحديدها في الاتفاق، بينما تمت زيادة ممثلي اهل دارفور في المجلس الوطني بأثني عشر نائباً (من 58 الى 70). وتعطي الاتفاقية صلاحيات واسعة لقوات الاتحاد الافريقي (التي تزداد الضغوط لتحويلها الى قوات اممية) صلاحيات واسعة في مجال حفظ الامن وتأمين سلامة المواطنين، وهي خطوة لا تبشر بخير كثير لمستقبل البلاد لأنها تمثل اعترافاً من الاطراف السودانية بالعجز عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات، وهي الأمن، عبر سلطة وطنية.

الاتفاقية بصورتها الحالية هي اقصى ما يسمح توازن القوى الحالي للحركات بالحصول عليه، وهي بالقطع خطوة للامام. ولكنها ليست نهاية المطاف، لا بالنسبة للحكومة ولا بالنسبة للاطراف الاخرى. بالنسبة للحكومة لان هناك عواقب ستترتب على الاتفاق، ابرزها دخول القوات الدولية اضافة الى تقديم الحكومة تعهداً جديداً بالالتزام بالديمقراطية، وهو التزام سيكون له ثمن باهظ في حال تنفيذه. ولا ننسى بالطبع المحكمة الجنائية الدولية التي تنوي ملاحقة عدد من كبار المسؤولين في النظام. وبالنسبة للحركات فانها تواجه التنافس فيما بينها ومع القوى الاخرى، وتراجع دورها الذي فرضته عسكرياً في مناخ السلم الذي يعيد الى الساحة القوى الاخرى. بعض الحركات، مثل «حركة العدل والمساواة»، تواجه خطر التهميش الكامل، حيث صرح الوسطاء الغربيون بأنهم لا ينوون حتى معاودة الاتصال بها لاقناعها بالتوقيع على الاتفاق في المهلة التي حددها الاتحاد الافريقي بالخامس عشر من الشهر الجاري. ويرجع هذا الى الضعف الميداني للحركة ونظرة البعض لها بأنها الواجهة السياسية لحزب الترابي، اضافة الى تورطها البادي في الحرب الاهلية في تشاد. اضافة الى ذلك فان المفاوضات لم تتطرق اساساً للب المشكلة، وهو الصراع السياسي والعرقي الذي يمزق دارفور ويضع موضع التساؤل مجرد فكرة وجود كيان يمكن ان يسمى بهذا الاسم وان تكون له مطالب في ظل الاستقطاب الحاد القائم بين مكونات الاقليم.

الاتفاق اذن يعبر عن ارادة دولية باغلاق ملف دارفور اكثر مما يعبر عن رغبة في حسم الصراع هناك، وهو تطور لا يحق للحركات ان تعترض عليه بعد ان احتفلت طويلاً بالسند الدولي دون ان تستثمره في الوقت المناسب. وهو كما ذكرنا لا يوفر حلاً للأزمة بقدر ما يعيدها الى حجمها الطبيعي كمشكلة سودانية داخلية اطرافها للاسف يمثلون المشكلة لا الحل، كل على طريقته.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

القيادات الكردية «العراقية» لا تتعظ من دروس الماضي القريب

هارون محمد *

■ كان منظر المدعوين المحسوبين على العرب ممن حضروا مراسيم تشكيل الحكومة المحلية الكردية في اربيل امس الاول مزرياً، وهم يجلسون في مقاعدهم الوثيرة في مبنى مقر الحكم الذاتي سابقاً، وهو المبنى الذي بناه وشيده الرئيس السابق صدام حسين، وافتتحه في الثمانينات، حتى انهم ظهروا في الصور التي بثتها التلفزة وكأنهم طرشان في سيرك صاخب، لا يفقهون ماذا يقال، ولا يعرفون ماذا يجري؟ بعد ان اصر مسعود بارزاني رئيس ما يسمى باقليم كردستان المعلن من طرف واحد، على استبعاد اللغة العربية من الحديث والتداول بها خلال الحفل واقصاء العلم العراقي الرسمي والاكتفاء بنشر اعلام هي اشبه بخرقة صفراء يقال انها استخدمت في جمهورية (مهاباد) للحكم الذاتي في ايران التي اقامها رئيس الاتحاد السوفييتي الاسبق جوزيف ستالين عام 1946 ولم تعمر غير احد عشر شهراً بالتمام والكمال، بعد اعدام رئيسها المخدوع قاضي محمد وهروب رئيس اركان جيشها ملا مصطفى بارزاني الذي منح نفسه رتبة جنرال وقتها وهو الذي لا يفهم في الشؤون العسكرية غير الهرولة فيتسلق الجبال والاختفاء في المغارات ونصب الكمائن لاغتيال شيوخ الزيباريين والهركية والسورجية والبرادوست الاكراد، وقتل الجنود والضباط والموظفين العراقيين.

ولعلها من المفارقات ان هذه الحكومة التي رأسها نيجرفان بارزاني وهو ابن اخ مسعود وزوج ابنته، جاءت بعد إثني عشر عاماً على انهيار الحكومة الكردية المشتركة بين حزبي بارزاني وطالباني 1994 وعقب سلسلة من المعارك والحروب بين الحزبين سقط فيها اكثر من ثلاثين الف كردي بين قتيل وجريح ومعوق حسب بلاغات الجانبين، وتخريب مئات القرى والقصبات الكردية وتشريد اكثر من نصف مليون كردي تركوا مناطقهم ولجأوا الى اوروبا وكندا وامريكا، وكانت ذروة المعارك بين الحزبين قد وقعت في عام 1996 وانتهت باستنجاد مسعود بارزاني بالرئيس صدام حسين الذي ارسل كتيبة واحدة الى اربيل في الحادي والثلاثين من آب (اغسطس) من العام نفسه، نجحت في ساعتين فقط من الحاق الهزيمة بميليشيات طالباني التي كانت تحتل المدينة وكان عدد افرادها ثلاثين الف بيشمركة هربوا الى ايران لا يلوون على شيء، ومما يحز في النفس ان الرئيس السابق بدلاً من اعادة اربيل الى الوطن فانه سلمها هدية الى مسعود الذي نزل الى المدينة من مقره في قصبه صلاح الدين، وأدى التحية العسكرية لقائد الكتيبة وقبل العلم العراقي في مشهد بثه تلفزيون بغداد اكثر من مرة مساء الاول من ايلول (سبتمبر) 1996، وبعد عشر سنوات يطلع علينا مسعود بتصريحات ويتخذ اجراءات بمنع رفع العلم العراقي في المنطقة الكردية مبرراً ذلك بأن الجيش العراقي حارب الاكراد تحت هذا العلم، وينسى او يتناسى ان هذا الجيش هو الذي سلمه اربيل، ويتغافل عن قبلاته الحارة للعلم العراقي يومذاك، دون ان يدرك ان ذاكرة العراقيين طرية دائماً لا تهمل الاحداث والوقائع والتواريخ. وقال لي فؤاد معصوم وكان رئيس الحكومة الكردية في اربيل في ذلك العام وأسره مسعود بارزاني ضمن أسرى حزب «الاتحاد»، عندما التقيته في لندن نهاية 1997 وهو يسرد احداث ذلك اليوم، ان مسعود بارزاني قد جمع اهله ومحازبيه واقاربه للهرب الى تركيا بعد ان نجحت ميليشيات حزب «الاتحاد الوطني» في الاستيلاء على معظم المناطق التي كان يتحكم بها، وحاصرته في منتجع (سره رش) متحصناً في قصر صدام الصيفي، غير ان نجدة الرئيس السابق احيته من جديد واعادت له الحياة والامتيازات والسلطة.

وعموماً فان هذه الحكومة الكردية المحلية لا يمكن ان تستمر طويلاً لأنها شكلت وفق طريقة (الترقيع) وشارك فيها حزب «الاتحاد الوطني» بقصد احراج مسعود الذي يتطير من قادة هذا الحزب وخصوصاً طالباني وكوسرت وانو شيروان وكمال فؤاد، وقد سعى خلال السنوات العشر الماضية الى التحريض ضده لدى النظام السابق وتركيا وامريكا واتهامه بأنه تابع للمخابرات الايرانية، وقد وضع عدد من الذين رافقوا قوات الاحتلال الى بغداد ايديهم على بعض وثائق الرئاسة السابقة ومنها وثيقة يحتفظ بها «الاتحاد الوطني» في السليمانية حاليا، تتضمن محضر اجتماع عقد بين صدام حسين ومسعود بارزاني في القصر الجمهوري ببغداد في منتصف تموز (يوليو) 2002، وفيه يقول مسعود للرئيس السابق: سيدي الرئيس القائد ان جماعة جلال في السليمانية استقدموا مجاميع من الحرس الثوري الايراني واخشى ان يهاجموا اربيل ويستردوها منا، فيرد عليه صدام لا تقلق كاكة مسعود من هذه الحركات، لان جلال يعرف جيداً انه اذا (لعب بذيله) من جديد، فسأحرم عليه (شوفة) السليمانية، و(شوفة) في اللهجة العراقية الشعبية تعني رؤية او مشاهدة.

وقد حرص مسعود بارزاني منذ مصالحته مع جلال طالباني في واشنطن في ايلول (سبتمبر) 1998 برعاية وزيرة الخارجية الامريكية وقتئذ مادلين اولبرايت على تفادي توحيد حكومتي اربيل والسليمانية بمختلف السبل والذرائع، وكان يردد انصاره وما زالوا مقولات بعضها صحيح وبعضها الآخر مبالغ به عن آلاعيب جلال وشلته ويبدون خشية منه، وقد وضح ذلك عندما تم تعيين طالباني رئيساً انتقالياً للجمهورية ببغداد في العام الماضي، وينقل عن مسعود انه ابلغ اعضاء في المكتب السياسي لحزبه كانوا يرغبون بأن يتولى هو لا جلال رئاسة الجمهورية، أن (الكردي) في بغداد سواء كان رئيساً او مسافراً عابراً هو سجين في حقيقة الحال، وعليكم ان تفرحوا لأن خصمنا الاول بات سجيناً وها قد تخلصنا من رأس اعدائنا الذي سيأكله المالي الشيعة، ومما يؤكد هذا القول ان بارزاني نأى بنفسه عن المشاحنات التي قامت بين جلال وابراهيم الجعفري ولوحظ انه مسك العصا من الوسط، ولم يبد رأياً او موقفاً واضحاً في هذا الامر، وكأنه يريد ايصال رسالة الى قادة الاحزاب الشيعية بأنه على الحياد في هذه المسألة رغم كردية طالباني.

والملاحظة الاخرى التي برزت خلال المشاورات التي سبقت اعلان الحكومة الكردية المحلية الجديدة، ان مسعود اصر منذ البداية ان يكون ابن شقيقه وزوج ابنته نيجرفان على رأسها، وعندما واجهه كوسرت رسول في واحدة من الاجتماعات، اين هي الديمقراطية التي نتحدث عنها نحن الكرد ونفاخر بها امام الآخرين، عندما تكون انت رئيساً للاقليم وابن اخيك رئيساً للحكومة؟ فرد عليه مسعود ساخراً، هذه ديمقراطية بارزانية.. انتم احرار في القبول بها او رفضها، وفي محاولة من حزب «الاتحاد الوطني» احداث توازن في هيكلية الاقليم فقد اقترح استحداث منصب (نائب رئيس الاقليم) يعطي لـ«الاتحاد الوطني» حتى لا تظهر الصورة وكأنها سلطة عائلية وعشائرية، ورفض مسعود الاقتراح جملة وتفصيلاً وقال لممثلي «الاتحاد» غاضباً: اعرفكم جيداً.. تريدون ان تفصلوا بيني وبين ابن اخي بهذا المنصب، لا اقبل هذا الاقتراح الذي اشم منه رائحة ثعلبية متآمرة على البارزانيين، بل ان مسعود الذي جر الى لعبة تشكيل حكومة كردية موحدة ـ كما يسمونها ـ جرا، رفض ايضاً ان يكون واحدا من ثلاثة (انوشيروان مصطفى، كوسرت رسول، كمال فؤاد) وهم قادة حزب «الاتحاد الوطني» حالياً، نائباً لرئيس الحكومة، لأنهم في رأيه معادون تاريخياً له ولأسرته وعشيرته، ووافق ان يسند هذا المنصب الى عمر فتاح لأنه يوصف لدى الاكراد بأنه موظف يمتثل دائماً لرؤسائه وينفذ رغباتهم بلا مناقشة، وقبل ايام ساق ثلاثة صحافيين اكراد يعملون في صحيفة (هولاتي) الصادرة في السليمانية الى المحاكمة، لأنهم نشروا تحقيقاً صحافياً تضمن إمتناع فتاح عن دفع (فاتورة) هاتف خاص بأسرته بلغ كشف حسابه آلاف الدولارات، وطرد موظفاً لدى مقسم هاتف السليمانية اعتقد انها وصل (الخبرية) الى الصحيفة.

ولمناسبة ذكر الصحافة والصحافيين في المنطقة الكردية فقد احتفت صحافة مسعود بارزاني في آذار (مارس) الماضي بذكرى عملية كركوك كما اسمتها، التي جرت في منتصف اذار/مارس 1969 واعتبرتها من المآثر التي حققها البيشمركة في الهجوم على حقول وآبار النفط في كركوك وثمنوا دور قائدها سامي عبدالرحمن الذي لقي مصرعه قبل عامين.

ويبدو ان صحافة اربيل التي مجدت ذلك العمل الجبان الذي هو جزء من ممارسات البيشمركة في تخريب الثروة الوطنية وتدمير الموارد العراقية، عمدت الى عدم الخوض في تفاصيل العملية اياها، واكتفت بالاشارة اليها فقط، لأنها تعرف بأنها من تخطيط (الموساد) الاسرائيلي، وأعد لها الرائد الصهيوني اسحق ابديه، الضابط السابق في وحدة المظليين قبل انتدابه الى الموساد.

وكان هذا الرائد الذي التحق بمقر ملا مصطفى بارزاني في (كلالة) في الاول من كانون الاول (ديسمبر) 1968 كضابط ارتباط بين العصاة الاكراد والموساد، قد اختار مجموعة من البيشمركة ودربها على تفكيك المدافع وكيفية نقلها وتركيبها في ضواحي كركوك لضرب حقولها وكان الهدف منها هو تخريب منشآت النفط واضعاف الاقتصاد العراقي وتهديد الشركات الاجنبية التي كانت تعمل في تلك المنشآت حينذاك وإجبارها على دفع اتاوات لقيادة حركة التمرد الكردية.

ويقول الرائد ابديه في مذكراته التي نشر جزء منها الكاتب والباحث الاسرائيلي شلومو نكدي مون في كتابه (الموساد في العراق) انه ناقش الخطة مع موشي دايان وزير الدفاع الاسرائيلي وقتئذ ورئيس الموساد زامير حينذاك وحصل على موافقتهما عليها. ويتحدث الكتاب عن الخطوات والمراحل التي قام بتنفيذها يساعده في ذلك سامي عبد الرحمن وكان الساعد الايمن للملا مصطفى لضرب حقول النفط في كركوك، ويقول عندما اكتملت الاستعدادت للعملية طلب منه رؤساؤه في الموساد ان يعود الى اسرائيل قبل تنفيذ العملية بأيام خشية فشلها والقاء القبض على المسؤولين والمنفذين لها، ولكن ضابط الموساد ابديه يقول لقد وصلتني برقية من سامي عبد الرحمن في اليوم التالي للعملية السادس عشر من آذار (مارس) 1969 مصدرها مكتب بارزاني في طهران يقول فيها: (صديقي الغالي.. آمل ان تكون بخير، العملية كانت ناجحة ونحن على ثقة كاملة من ان نصيبك فيها كان كبيراً ولولا مشاركتك لما نجحت العملية). ويضيف ضابط الموساد وبعد فترة وجيزة من العملية، وصل سامي الى اسرائيل في زيارة قصيرة لاطلاع المسؤولين الاسرائيليين على ظروف العملية ونتائجها، والاستعداد لتنفيذ عمليات اخرى مشتركة. ولمزيد من الاطلاع على تفاصيل هذه العملية التخريبية يمكن العودة الى كتاب (الموساد في العراق) صفحات 226–219 وفيها الكثير من التفاصيل.

يبقى شيء واحد يبدو ان القيادات الكردية في شمال العراق لا تتمعن فيه ولا تستلهم منه العبرة، وهو ان الاعتماد على الاجنبي سواء كان الاتحاد السوفييتي السابق او شاه ايران او واشنطن او الموساد الاسرائيلي محكوم بالفشل دائماً، لأن هذا (الاعتماد) لا يقوم على أسس سياسية وطنية او اخلاقية، والاجنبي له مصالحه قبل مصالح التابعين له، وسيأتي يوم لا شك فيه ويتخلى بوش ورامسفيلد وزلماي خليل زاد عن الاحزاب الكردية وحكومتها الحالية او المقبلة، كما تخلى عنها هنري كيسنجر وشاه ايران في اذار (مارس) 1975 عندما وجد الاثنان ان مصالح بلديهما تتعارض مع استمرار ما سمي في حينه بالحركة الكردية.. وانتظروا.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

سورية: دولة «أمرك سيدي»!

حكم البابا *

■ لا يمر على سورية يوم إلا ويسمع السوريون بخط أحمر جديد عليهم ألاّ يتجاوزوه، حتى ليخيلَ للسوري من كثرة الخطوط الحمر التي عليه أن يتفاداها، أن الصين حصرت توزيع كل انتاجها من الأقلام الحمر بالسوق السورية، فأول شيء يفعله كل سوري حين يفتح عينيه في الصباح هو السؤال عن الخط الأحمر الجديد الذي تمت إضافته إلى الممنوعات السورية الكثيرة، وتخطئ كتب الجغرافيا في المدارس كثيراً حين تهمل إضافة الخطوط الحمراء إلى المنتجات التي تشتهر بها الجمهورية العربية السورية، فالزيادة الوحيدة في الانتاج السوري توجد في قطاعات الخطوط الحمر، ولو أضافت وزارة السياحة السورية إلى شعاراتها الترويجية لتنشيط السياحة كلمة الخطوط الحمراء لتصبح أهلاً بكم في سورية أرض الحضارات والخطوط الحمراء لتمكنت من مضاعفة عدد السياح في سورية، لأن أي سائح يبحث عادة عن العجائب والغرائب التي لا يراها في بلده، وإذا كان السوريون الحاليون قد اكتشفوا الرقم المسمارية وتماثيل أورنينا وزنوبيا وغيرها من اللقى التي أبدعتها حضارات أوغاريت وايبلا وماري وتدمر على أرضهم، فلن تعثر الأجيال القادمة من السوريين إلاّ على الخطوط الحمراء من آثار هذه المرحلة من تاريخ سورية.

فعلى مدار العقود الأربعة الماضية صدرت قوائم بخطوط حمراء لو أعاد السوريون النظر فيها اليوم لما عثروا على نكتة في العالم أكثر إثارة للضحك منها، ولاكتشفوا أنهم مجموعة من المغفلين لأنهم خافوا منها، وبذلوا جهدهم في ألاّ يتجاوزوها، ففي يوم من الأيام كان مجرد لفظ كلمة العراق (وهو بلد عربي شقيق لمن يجهل ذلك) في سورية العروبية، يدخل لافظها السجن، ولا تزال لدى بعض السوريين جوازات سفر مهرت بخاتم في الصفحة المخصصة للبلدان التي يحق لحامل الجواز دخولها يقول «جميع دول العالم ماعدا العراق»، وفي مرحلة أخرى كان مرور اسم الأردن أمام أي سوري يثير نفس ردة الفعل التي يثيرها ذكر الشيطان الرجيم في حضور مؤمن، وذكر اسم الأستاذ رياض الترك علناً يشبه من يرتدي قميصاً عليه الصليب النازي المعقوف في شارع اسرائيلي.

وفي ثمانينات القرن الماضي كان السوري ـ من تلقاء نفسه ـ يتحاشى أن تمر كلمة الإخوان في حديثه، ويحرص على استبدالها بالأشقاء أو الرفاق أو الشباب، خوفاً من أن يجتهد إبن حلال ويربطها بتنظيم الاخوان المسلمين، ويستبدل كلمة البيانو بالأورغ خشية من إبن أصل يربط كلمة البيانو بالأستاذ البيانوني زعيم الاخوان المسلمين، بعد أن أصبح مجرد ذكر اسم الاخوان المسلمين أو ما يمت إليهم بصلة في سورية يعني أن ذاكره قرر الانتحار!

وإذا كانت هذه الخطوط الحمراء تبدو مثيرة للسخرية اليوم رغم أن آلاف السوريين نكل بهم وماتوا وسجنوا وعذبوا لمجرد الاشتباه بأنهم تجاوزوها، فإن ما يثير السخرية أكثر هو اختلاط الخطوط الحمراء وتبدلها بشكل يتجاوز أي منطق في الكون، فالسوري الذي عاش وتربى على اعتبار اسرائيل عدوه اللدود، ولم يترك نعتاً من نعوت العدوان في كل القواميس إلاّ واستخدمه ضدها (باعتبار اللغة هي الساحة الوحيدة المتاحة أمامه لمواجهة اسرائيل)، فوجئ هذا السوري بالأستاذ فاروق الشرع وزير الخارجية السابق ونائب الرئيس الحالي وهو يصافح ايهود باراك على شاشة التلفزيون بدعوى التفاوض، رغم أن القوانين السورية التي تحكم على من يلتقي بأي اسرائيلي بالخيانة لا تزال سارية، ورغم أنه لا يزال ممنوعاً على أي عربي أو غربي وجد على جواز سفره ختم اسرائيلي دخول سورية!

ثم هل على السوري أن يضرب في المندل ليعرف ماإذا كان تعامله مع أي مسؤول في سورية سيعرضه في يوم من الأيام للسين والجيم، ففي زمن مضى كانت العلاقة بالسيد رفعت الأسد نائب رئيس الجمهورية السابق امتيازاً لصاحبها، يفاخر بها أمام أهله، وجيرانه يحسبون له ألف حساب بسببها، وفجأة تحولت إلى تهمة يحاول نفيها عنه بأية وسيلة، وكان التقرب من المرحوم محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء الأسبق طموحاً يؤمن صاحبه مستقبله ومستقبل أولاده من خلاله، وفجأة أيضاً صار الشاطر من السوريين هو من يزاود على غيره في التبرؤ من المرحوم الزعبي، وحدث الأمر نفسه مع الأستاذ عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق (مع اختلاف عن الحالتين السابقتين في أنه هو الذي استقال بينما الآخران أقيلا)، فقد كان كل الذين ظهروا على شاشة التلفزيون في مجلس الشعب السوري ليرددوا له بعد انشقاقه، ينتظرون أياماً للحصول على موعد لمقابلته، ولا يزال السوريون يحفظون في ذاكرتهم الفترة التي كان فيها الاقتراب من اللواء آصف شوكت مدير المخابرات العسكرية الحالي خطاً أحمر يمنع الاقتراب منه!

حدث ذلك كله ولم يخرج أحد في سورية ليقول للسوريين لماذا تحول (السيد والرفيق الذي تملأ وظائفه وألقابه خمسة أسطر في ورقة فولسكاب وتنتهي بكلمة المحترم) خطأ أحمر، ولماذا يشعر كل مواطن في سورية بأنه مثل تلميذ مدرسة ابتدائية في حالة امتحان دائم وهو يرى استاذه ممسكاً طوال الوقت بالقلم الأحمر، ولماذا على السوري أن يعيش في دولة تريد تحويل كل من فيها إلى غراسين وحجّاب لايعرفون من اللغة إلاّ كلمتي أمرك سيدي!!

* كاتب من سورية

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364